



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التأصيل الفقهي وأثره في فقه الإمام والخطيب
المصدر:	مجلة جامعة الطائف - الآداب والتربية
الناشر:	جامعة الطائف
المؤلف الرئيسي:	الجهني، فهد بن سعد الزايدي
المجلد/العدد:	مج 1, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	ديسمبر / ذوالحجة
الصفحات:	121 - 155
رقم MD:	121198
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, AraBase
مواضيع:	فقه النوازل، الصلاة، الإمامة في الصلاة، الخطابة، الخطب الدينية، الخطباء، الأخلاق الإسلامية، أخلاق الدعاة، الاجتهاد، أصول الفقه، الفقه الإسلامي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/121198



جامعة الطائف

التأصيلُ الفقهي وأثره في فقه الإمام والخطيب

د. فهد بن سعد الجهني

أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الشريعة

جامعة الطائف

المخلص

الحمد لله وأصلي وأسلم على خير خلق الله وبعد:

فإن الإمامة في الصلاة والخطابة في الناس، والفقهاء فيهما أمور تتعلق بأعظم شعائر الإسلام بعد الشهادتين، ونظراً لأهمية هذا الموضوع؛ أحببتُ الكتابة في هذا الموضوع لحاجة المعنيين بذلك، إلى التأصيل العلمي والإلماح بشيء من القواعد الأصولية والمقاصدية المعنية في تحقيق مقاصد الشرع وتحصيل الفائدة والنفع العميم لصالح المسلمين والناس أجمعين.

وقد ركزت في البحث على جانب التأصيل مع بيان مكانة الإمامة في الصلاة، ومن ثم تناولت مصطلح فقه الواقع وأهميته، وفي ختام البحث اتجهت للبحث للحديث حول فقه النوازل والمراد به ومنهجية النظر في هذا النوع من المسائل، وكذلك دور الإمام والخطيب للتصدي لمثل هذا النوع من القضايا، والمنهج العلمي الذي ينظم هذا التناول.

ثم ختمت البحث بأثر هذا الفقه على الناس وعلى أثر الإمام فيهم.

وأسأل الله التوفيق والفقهاء في الدين لأخواني الأئمة والخطباء، وأن يكون أثرهم في الناس

حسناً.

الحمد لله الذي هدانا لهذا الدين وجعلنا في خير أمة وبعث إلينا خير رسول وأنزل معه خير كتاب، لا يبلغ الواصفون كنه عظمته، الذي هو كما وصف نفسه، وقوق ما يصفه به خلقه .
وأصلي وأسلم على معلم الناس الهدى والخير إمام الأئمة ورحمة الله لهذه الأمة؛ الذي تركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، المنتخب لرسالته، المفضل على جميع خلقه، صلوات ربي وسلامه عليه وآله وصحبه.

وبعد:

فإن الإمامة في الصلاة والخطابة في الناس؛ من أعظم شعائر الإسلام، ففي قيام هذين الأمرين قيامٌ للدين بل لأعظم ركنٍ فيه بعد الشهادتين أعني «الصلاة» وهي خير موضوع، وهي عهد الله الذي من تركه فقد كفر.

وإن فقه الإمامة والخطابة من أنواع الفقه المهمة؛ والتي تحتاج من أهل العلم وطلبته مزيداً من العناية وكثيراً من الاهتمام؛ وذلك لأسباب كثيرة ومنها:

١- أن متعلقه هو الصلاة وهي عمود الدين؛ وعندما يفقه الإمام أحكام الصلاة والإمامة فإن هذا كله ينعكس إيجاباً على المصلين من حيث نشر العلم بأحكام الصلاة كما جاءت وصحت عن صاحب السنة والرسالة سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله ﷺ، والصلاة الأصل فيها التوقيف والمتابعة، امتثالاً لقول النبي ﷺ في الحديث: (صلوا كما رأيتموني أصلي)
٢- أن الإمامة مهمة شرعية جليلة القدر بعيدة الأثر؛ والإمام في المجتمع المسلم شخص له مكانته وتقديره؛ وهو محل قبول وكلامه محل إنصات، وفعله وسلوكه محل مراقبة وتقليد وتأس، من أجل ذلك فإن العلم الشرعي بالنسبة له مهم جداً؛ حتى يكون قوله ورأيه وسلوكه وإرشاده موافقاً للسنة ولهدى النبوة ومحققاً لأكبر قدر من المصالح الشرعية .

٣- ما نلمسه من بعض الأخطاء التي يقع فيها بعض الأئمة والخطباء أصلح الله الجميع سواء في مسائل فقهية تتعلق بالصلاة وكيفيةها وما يتعلق بها من أحكام كسجود السهو ونحوه؛ أو ما يتعلق بما قد يصدر منه من فتاوى أو توجيهات، أو ما يختاره من خطب ومواعظ، ومرد ذلك كله في الغالب قصوراً في التفقه وجهل بالسنة وقواعد الشرع ومقاصده.

لهذه الأسباب وغيرها؛ رأيت أنه من المناسب بل والمتعين الكتابة في جوانب من هذا الفقه؛ أعني المتعلق بالإمام والخطيب لقلة ما يكتب فيه في كتاباتنا المعاصرة؛ ولحاجة الأئمة والخطباء للتأصيل والإلمام بشئ من القواعد الأصولية والمقاصديه المعينة للإمام والخطيب في تحقيق مقاصد الشرع وتحقيق أكبر قدر من الفائدة والنعف للمصلين وفق قواعد الشرع ومقاصده.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد وخمسة مباحث:

التمهيد: والحديث فيها عن مكانة الإمام وأثره والشروط الواجب توفرها فيه

المبحث الأول: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في بيان ثبات الشريعة وشمولها لمتغيرات الزمان والمكان

المطلب الثاني: تعريف الحكم الشرعي وأثره في ضبط تصرفات المكلفين

المطلب الثالث: المراد بفقهِ الواقع وعلاقته بمسائل البحث .

المبحث الثاني: في فقه النوازل وفيه مطالب:

المطلب الأول: المقصود بفقهِ النوازل

المطلب الثاني: ضرورة الاجتهاد في مسائل النوازل وأثره

المطلب الثالث: من الذي يسوغ لها الاجتهاد في مسائل النوازل

المبحث الثالث: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجية النظر في النوازل (لمن كانت لديه القدرة) وفيه مسائل:

أولاً: معرفة طبيعة المسألة

ثانياً: تحقيق مناط المسألة وتصويرها

ثالثاً: الرد إلى الأدلة والقواعد الشرعية المتفق عليها

المطلب الثاني: في تعامل الإمام مع النوازل؛ وفيه مسائل

أولاً: التثبت وعدم العجلة

ثانياً: سؤال أهل الذكر والاختصاص

ثالثاً: التنزيل الصحيح على الواقعة

المبحث الرابع: في تعامل الإمام مع قضايا العصر:

أولاً: أهمية إطلاع الإمام على قضايا العصر وتحدياته

ثانياً: طرق الإطلاع على قضايا العصر

ثالثاً: المنهجية المقترحة لمناقشة هذه القضايا

المبحث الخامس:

فقهِ الموازنة وأثره؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بفقهِ الموازنة

المطلب الثاني: أثر هذا الفقه برسالة الأئمة والخطباء

التمهيد:

الإمامة في الصلاة لها مكانة عظيمة ودرجة رفيعة في الإسلام؛ فهي نظام رباني وتشريع إلهي جاءت به شريعة محمد صلوات الله وسلامه عليه؛ في نظام فريد وشعائر جليلة لاتجد لها نظيراً في أمة أودين سابقين!

ومما يدل على هذه المكانة جملة أمور منها:

أن هذه المهمة الدينية والشرعية قد تولاهما خيار الناس وأكبرهم قدراً وشأناً وأثراً في الأمة؛ فقد تولاهما منذ بدء الإسلام نبينا سيد الأنام ﷺ؛ فكان هو وإلى أن توفاه الله إمام الناس في جمعهم وجماعاتهم؛ مما يدل قطعاً على عظم شأن الإمامة وبالغ أثرها في الناس.

وهو ما حدث فقد كان صلوات الله وسلامه عليه القدوة في الناس في الصلاة وغيرها؛ وكانوا يأخذون عنه كيفية الصلاة وهو يوجههم بقوله «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١)

وكان ومن خلال هذا المنصب الشريف يلتقي بهم في اليوم واللييلة خمس مرات؛ فلا تسل عن عظيم ما يحصلون من خير وعلم وهدى!

قال الإمام السرخسي: (والأصل فيه: أن مكانة الإمامة ميراث من النبي ﷺ؛ فإنه أول من تقدم للإمامة؛ فيختار لها من يكون أشبه به خلقاً وخلقاً..)^(٢)

ومن بعده تعاقب الخلفاء الراشدون في خلافة هذا المنصب الشريف؛ ولم يولكوا غيرهم به لأنهم يرونه من أهم الأمور التي يتولونها وتجدر العناية بها.

ومما يشير كذلك إلى هذه المكانة الرفيعة تلك الشروط والصفات التي أشار إليها الشارع وجاءت بها السنة النبوية لتبين للناس من أولى الناس بالإمامة؛ فتجد أن هذه الولاية لا ينبغي أن يتولاها من بين المسلمين إلا الأفضل دائماً، فلعظم مكانة هذه الولاية عظمت مكانة من يتولاها.

والأصل في الباب حديث النبي ﷺ في صحيح مسلم عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله ﷺ «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَهُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةَ فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» صحيح مسلم.

قال في بدائع الصنائع: «فصل وأما بيان من هو أحق بالإمامة وأولى بها فالحرُّ أولى بالإمامة من العبد والتقيُّ أولى من الفاسق والبصيرُّ أولى من الأعمى ووُلد الرُّشدة أولى من ولد الزنا وغير الأعرابي من هؤلاء أولى من الأعرابي لما قلنا. ثم أفضل هؤلاء أعلمهم بالسنة وأفضلهم ورعاً وأقروهم لكتاب الله تعالى وأكبرهم سنناً ولا شك أن هذه المعاني (الخصال) إذا اجتمعت

في إنسان كان هو أولى لما بيننا أن بناء أمر الإمامة على الفضيلة والكمال والمستجمع فيه هذه الخصال من أكمل الناس. أما العلم والورع وقراءة القرآن فظاهراً. وأما كبر السن فلأن من امتد عمره في الإسلام كان أكثر طاعة ومدائمة على الإسلام. فأما إذا تفرقت في أشخاص فأعلمهم بالسنة أولى إذا كان يحسن من القراءة ما تجوز به الصلاة»

وقال: (وإن كانوا فيه سواء فأحسنهم خلقاً لأن حسن الخلق من باب الفضيلة ومبنى الإمامة على الفضيلة فإن كانوا فيه سواء فأحسنهم وجهاً لأن رغبة الناس في الصلاة خلفه أكثر)^(٢)

وقال أبو عمر الإمام ابن عبد البر رحمه الله: (معلوم أن الصلاة في حياة رسول الله ﷺ كانت إليه لا إلى غيره وهو الإمام المقتدى به؛ ولم يكن لأحد أن يتقدم إليها بحضرته فلما مرض واستخلف أبا بكر عليها والصحابة متوافرون ووجوه قريش وسائر المهاجرين وكبار الأنصار حضور وقال لهم مروا أبا بكر يصلي بالناس استدلوا بذلك على أن أبا بكر كان أحق الناس بالخلافة بعده ﷺ فارتضوا لإقامة دنياهم وأمانتهم من ارتضاه رسول الله ﷺ لدينهم .

ولم يمنع رسول الله ﷺ والله أعلم من أن يصرح بخلافة أبي بكر رضي الله عنه إلا أنه كان لا ينظر في دين الله بهواه ولا يشرع فيه إلا بما يوحى إليه ولم يوح إليه في الخلافة شيء، وكان لا يتقدم بين يدي ربه في شيء...)^(٣)

دور الإمام في مجتمعة:

إن للإمام مكانة في نفوس جماعة مسجده وفي مجتمعه بصورة عامة لا تزال ولله الحمد تحمل الكثير من التقدير والاحترام والقبول؛ لاسيما من الأئمة الذين يُقدرون هذا المنصب الشرعي حق قدره ويعرفون فضله ومكانته !

لذا فإن من المتعين على الإمام؛ لاسيما في هذا العصر الذي تكثر فيه هموم الناس وتنوع مشكلاتهم وصوارفهم عن الخير؛ مما يؤدي إلى انصراف كثير منهم عن الخير وانشغالهم عنه؛ وبات الناس لبعدهم وغفلتهم عن تحكيم الشرع في شؤونهم في أمس الحاجة لمن يأخذ بأيديهم برفق ولين واجتهاد وحرص ليحملهم على الأفضل والأكمل؛ ويبين لهم شرع الله تعالى .

لذا لا بد من أن يتحلى الإمام بجملة أمور تمكنه من القيام بهذا الدور ومن ذلك :

١- إخلاص النية لله تعالى؛ فالنية الصالحة رأس الأمر ومداره؛ وعليها المَعول بإذن الله في التوفيق والهدى

٢- العناية والجد في تحصيل العلم الشرعي؛ فكلما كان الإمام أكثر علماً كلما كان أكثر قبولاً وهيباً وثقة بنفسه؛ وكان تأثيره أكبر ولا شك

ومن أهم العلوم: الفقه لاسيما أحكام العبادات عموماً إضافة للأحكام المتعلقة بالأسرة من نكاح وطلاق ونحوه لكثرة المشكلات الأسرية؛ وكذلك أن يكون متصلاً دائماً بتفسير كلام الله والوقوف عند تلك الآيات التي لها علاقة مباشرة في توجيه الناس في كثير من القضايا والمشكلات التي تصادفهم؛ حتى ينطلق من كتاب الله فهو نعم المعين والمؤثر!

ومن المهم أيضاً إطلاعه على هدي النبي ﷺ في تعامله مع أهله وأقاربه وأصحابه وأعدائه ومع الناس جميعاً؛ حتى يستلهم من هذا الهدي النبوي العظيم حلولاً لكثير من مشكلات الناس التي قد يكون له دورٌ في حلها .

ومن ذلك: الإمام قدر الإمكان بقواعد الشرع ومقاصده لاسيما تلك التي لها علاقة بفقه الإمام والخطيب ومن أهمها كما سيأتي القواعد المتعلقة بفقه النوزل والموازنة.

٣- حسنُ الخلق مع مجتمعه المحيط به؛ لاسيما مع أهل مسجده؛ وما أعطي إنسان في هذه الدنيا بعد الإيمان أفضل من خلقٍ حسن! فبحسن الخلق يُقبلُ الناسُ عليه ويسمعوا منه ويعبوه؛ فإذا أحبوه قبلوا منه ولجأوا إليه في معظم ما يعرض لهم من مشاكل وهموم. فإذا كان فظ القلب غليظاً أو غريب الأطوار أنفضوا عنه! وهذه نتيجة حتمية! فالله قد رتب هذه النتيجة حتى في حق نبيه وصفيه الكريم ﷺ! حين قال: ﴿لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران ١٥٩) . فكيف بمن هو دونه ولا يدانيه!

٤- المواظبة في الحضور للمسجد قدر الإمكان فإن التغيب الكثير والمتكرر يؤثر في أداء هذه الشعيرة ويضعف من مكانة الإمام ومن أثره؛ بل ويقدم للناس صورة غير حسنة عن أهل الصلاة!

نخلص من هذا كله: إلى أن للإمام أثره الكبير في المجتمع من جهة القيام بأمر عبادة جليلة عظيمة وهي «الصلاة» وتعليم الناس لأحكامها وكيفية آدائها عملياً وهذا أمر مهم .

ومن جهة: توجيه الناس وإرشادهم للخير وتعليمهم السنة وحملهم على تعظيم الشرع وتحكيمه في نفوسهم وحياتهم .

المبحث الأول: (في ثبات الشريعة وشمولها)

المطلب الأول: بيان ثبات الشريعة وشمولها:

شريعة محمد ﷺ التي من الله بها على هذه الأمة ونبّه القرآن على هذه المنّة العظيمة؛ قال الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة ٣) هذه الشريعة ربانية المصدر وهي بهذه الخصيصة العظيمة قد سمت وعلت على جميع الشرائع والقوانين التي من عند غير الله أو التي نالها التحريف والتبديل؛ وهي بذلك أيضاً تميزت بخصائص عظيمة؛ منها الثبات والشمول.

وهاتان الخصيستان: ثبات أحكام الشريعة وشمولها لكل ما يجد في الحياة؛ هما سرُّ بقاء الشريعة وخلودها وصلاحيتهما لاستيعاب متغيرات الزمان والمكان.

والمقصود بهذه الصفة في هذا السياق أعني الثبات هو أن قول الله وقول رسوله ﷺ هما الحق المحض والدين الخالص؛ الذي لا يقبل التبديل ولا التغيير؛ ولئن يقبل الله من أحد ديناً سواه

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله: (ومادة الثبوت أصله ومنشأه من القول الثابت: والقول الثابت هو: القول الحق والصدق وهو ضد القول الباطل والكذب، فالقول نوعان: ثابت له حقيقة، وباطل لا حقيقة له، وأثبت القول كلمة التوحيد ولو أزمها) (٥)

ويقول د. عابد السفيناني في رسالته «الثبات والشمول» في بيان معنى الثبات المقصود هنا: (هو ما جاء به الوحي من عند الله تعالى سواء باللفظ أو المعنى دون اللفظ، وانقطع الوحي عن الرسول ﷺ وهو لم يُنسخ، فهو ثابت محكم له صفة البقاء والدوام لا تغيير له ولا تبديل، وهو كذلك أبداً إلى يوم القيامة) (٦)

أما ما أقصده من معنى الشمول في هذا المبحث فهو: أن كل مسألة أو حادثة تنزلُ بالكلفين إلى قيام الساعة؛ ففي الشريعة الإسلامية بيانٌ لحكمها؛ بواسطة نصوصها وأدلتها وقواعدها الكلية؛ فهي كما قال الله عنها: ﴿وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل ٤٤).

قال الإمام الشافعي رحمه الله بعد عرضه لجملة آيات في هذا الباب؛ قال (فليست تنزلُ بأحدٍ من أهل دين الله نازلةً إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها) (٧)

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - : (القران فيه بيان كل شيء .. فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة ولا يعوزه منها شيء)^(٨)
ويقول الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله تعالى عند تفسيره لآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة).

بتمام النصر وتكميل الشرائع، الظاهرة و الباطنة، الأصول والفروع .
ولهذا كان الكتاب والسنة كافيين كل الكفاية، في أحكام الدين أصوله وفروعه . فكل متكلف يزعم؛ أنه لا بد للناس من معرفة عقائدهم وأحكامهم إلى علوم أخرى غير الكتاب والسنة من علم الكلام وغيره؛ فهو جاهل، مبطل في دعواه، قد زعم أن الدين لا يكمل، إلا بما قاله ودعا إليه . وهذا من أعظم الظلم والتجهيل لله تعالى ولرسوله ﷺ ..)^(٨)
وقد ذكر الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله تعالى - إجماع العلماء على عموم الشريعة وصلاحتها في كل زمان ومكان وأن العلماء لم يبينوا كيفية هذه الصلاحية فذكر - رحمة الله - أن هذه الصلاحية عنده تحتل أن تتصور بكيفيتين:

(الكيفية الأولى؛ أن هذه الشريعة قابلة بأصولها وكلياتها للانطباق على مختلف الأحوال بحيث تسائر أحكامها مختلف الأحوال دون حرج ولا مشقة ولا عسر. وشواهد هذه الكيفية ما نجده من محامل علماء الأمة أدلة كثيرة من أدلة الأحكام على مختلف الأحوال، ولكل من أئمة الشريعة نصيب من هذه المحامل، فإذا جمعت أنصباؤهم تجمع فيها شيء وفير من تأويل ظواهر الأحكام على محامل صالحة لمختلف أحوال الناس . مثاله النهي عن كراء الأرض، قال مالك والجمهور: محمل النهي على التورع وقصد مواساة بعض المسلمين بعضاً دون جزم بنقض عقدة كراء الأرض وكانهني عن جر السلف منفعة، وقد حملة جماعة من الفقهاء الحنفية على ما ليس فيه ضرورة، ولذا رخصوا في بيع الوفاء في كروم بخارى) .

(الكيفية الثانية؛ أن يكون مختلف أحوال العصور و الأمم قابلاً للتشكل على نحو أحكام الإسلام دون حرج ولا مشقة ولا عسر كما أمكن تغيير الإسلام لبعض أحوال العرب والفرس والقبط والبربر والروم والتتار والهنود والصين والترك من غير أن يجدوا حرجاً ولا عسراً في الإقلاع عما نزعوه من قديم أحوالهم الباطلة . ومن دون أن يلجؤوا إلى الانسلاخ عما اعتادوه و تعارفوه من العوائد المقبولة فتعين أن يكون معنى صلوحية الشريعة لكل زمان أن تكون أحكامها كليات ومعاني مشتتة على حكم ومصالح صالحة لأن تتفرع منها أحكام مختلفة الصور متحدة المقاصد)^(٩) .

المطلب الثاني: الحكم الشرعي وأثره في ضبط تصرفات المكلفين

الحكم الشرعي في اصطلاح الأصوليين هو: خطابُ الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتناء أو التخيير أو الوضع^(١٠).

وهو بهذا الحد يشمل أحكام التكليف الخمسة (الواجب والمندوب والمحرّم والمكروه والمباح) وهذا التقسيم الشرعي والعلمي للأحكام له أثره في ضبط تصرفات المكلفين؛ من جهة أن شيئاً من تصرفاتهم لا يمكن أن يخرج عن هذه التوصيفات الشرعية؛ وعليه يكون المكلف داخلاً تحت قانون الشريعة ولا يخرج عنها، وهو داخل في معنى الشمول الذي سبقت الإشارة إليه . يقول الإمام الشاطبي رحمه الله :

(..وكذلك نقول: إن أحكام الشريعة تشتمل على مصلحة كلية في الجملة، وعلى مصلحة جزئية في كل مسألة على الخصوص، أما الجزئية؛ فما يعرب عنها كل دليل لحكم في خاصته، وأما الكلية؛ فهي أن يكون كل مكلف تحت قانون معين من تكاليف الشرع في جميع حرّكاته وأقواله واعتقاداته؛ فلا يكون كالبهيمة المسيبة تعمل بهواها، حتى يرتاض بلجام الشرع، وقد مر بيان هذا فيما تقدم، فإذا صار المكلف في كل مسألة عنت له يتبع رخص المذاهب، وكل قول وافق فيها هواه؛ فقد خلع ربة التقوى، وتمادى في متابعة الهوى، ونقض ما أبرمه الشارع وأخر ما قدمه، وأمثال ذلك كثيرة)^(١١)

المطلب الثالث: المراد بفقهِ الواقع

أولاً: تعريف فقهِ الواقع

هذا المصطلح من المصطلحات التي استعملت في الأوساط الدعوية والشرعية، ولا يعرف بالتحديد أول من استعمله ولكنه شاع حديثاً على ألسنة المفكرين والدعاة، وقد جاء على لسان بعض الأئمة قديماً؛ ومنهم الإمام ابن القيم في أكثر من موضع من كتبه، ومنها قوله: (ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بتوعين من الفهم:

أحدهما: فهمُ الواقع والفقهِ فيه

الثاني: فهمُ الواجب في الواقع؛ وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله)^(١٢) ويطلق الواقع في اللغة بمعنى الحاصل فيقال: هذا أمر واقع أي حاصل، فالواقع هو الشيء الموصوف بالوقوع بمعنى الحصول والوجود، ومنه قوله تعالى: «إنما توعدون لواقع».

والواقع أيضاً الساكن والهابط من علو كما يقال «طائر واقع إذا كان على شجر ونحوه»^(١٣). ومن حيث التركيب الإضافي هو فهم الحاصل من أمور الناس.

وعرفه بعض المعاصرين بقوله: «علم يبحث في فقهِ الأحوال المعاصرة من العوامل المؤثرة في المجتمعات والقوى المهيمنة على الدول، والأفكار الموجهة لزعزعة العقيدة، والسبل المشروعة لحماية الأمة ورقبها في الحاضر والمستقبل»^(١٤)

ويمكن تعريفه بأنه: «فهم أحوال الناس والوقائع المعاصرة والأحداث الجارية سواء كانت عامة أم خاصة بمعرفة حقيقتها وأسبابها وآثارها ووسائل حماية المجتمع من أضرارها»^(١٥) ومن خلال ترتيب هذا البحث فإن «فقهِ الواقع» سيناقش من خلال المباحث التالية:

المبحث الثاني: في فقه النوازل

المطلب الأول: المقصود بفقه النوازل:

تعريف النازلة،

كما مهدنا سابقاً فإن أحكام الله تعالى شاملة لكل نازلة تنزل بالمكلفين؛ وهذه النوازل منها ما دل على حكمه بالنص عليه أو بنوع من أنواع الاجتهاد الذي ينطلق من النصوص ومن قواعد الشرع. وتجد في لسان الفقهاء مصطلح النازلة وهو مصطلح خاص بنوع من المسائل . والنازلة في اللغة: الشديدة، وهي المصيبة والخطب الجلل الذي ينزل بالناس ويشد عليهم^(١٦).

النازلة في الاصطلاح:

وردت لفظة النازلة عند بعض الفقهاء بواحد من معنيين :

الأول: المعنى اللغوي: وهي الحوادث والمصائب التي تفتك بالناس من أوبئة ومجاعات وحروب وفتن، وهذا المعنى يذكر في أبواب الوتر والقنوت .

الثاني: المعنى العام: وهي المسائل والقضايا التي تستوجب حكماً شرعياً لكن دون وضع مصطلح جامع مانع بين حدوده والمراد منه، وهذا المعنى يذكر في الغالب في أبواب الاجتهاد والفتوى .

ويمكن وضع تعريف لهذا المصطلح يبين حده والمقصود منه، بأن النازلة هي: (الحادثة المستجدة التي تتطلب حكماً شرعياً)^(١٧).

والمراد «بقه النوازل» أمران :

أولهما: من جهة المسائل نفسها؛ أي أن هذا النوع من الفقه يختص بتلك المسائل المستجدة فقط

ثانيهما: يُقصدُ به المنهج العلمي الذي يسلكه الفقيه أو طالب العلم لتلمس حكم الله في مسألةٍ جاذبة لم ينص على حكمها .

إن الاجتهاد في معرفة حكم الله تعالى في مسائل النوازل فرض كفاية في الجملة؛ إلا أنه يتعين على بعض القادرين والمؤهلين الذين لهم نوع تخصص وكبير مكنة في بعض أنواع المسائل أكثر من غيرهم؛ أو إذا لم يوجد غيرهم .

وتعين هذا الاجتهاد وفرضيته يأتي من جهة أن المسألة الحادثة إذا نزلت بالأمة فلا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال: إما أن يُترك الناس وأهواءهم فيها؛ وهذا مصادمٌ لأصل التشريع الذي

جاء وكما قرر الشاطبي ليُخرج الناس من داعية الهوى إلى داعية الشرع؛ وفي هذه الحالة ستخلو هذه الحادثة أو تلك عن حكم لله؛ والمصير إلى القول بخلو بعض الوقائع عن حكم سيؤدي إلى القول أو الظن بعدم كفاية الشريعة وصلاحتها للتطبيق في كل زمانٍ ومكان!

والله تعالى قد أكمل الدين ولم تترط الشريعة في بيان كل شئ؛ قال الإمام ابن تيمية رحمه الله (أن الرسول ﷺ بين جميع الدين؛ أصوله وفروعه، باطنه وظاهره...) (١٨) والحالة الثانية: أن يُخلَى بين هذا الأمر وبين من لم يكن من أهله ليبعث ويفتي ويقول على الله بغير علم! فيترك الناس في جهلٍ وعماية!

ولم يبق إلا أن يتصدى أهل الفقه الراسخ وطلبة العلم المؤهلين لمثل هذه النوازل فيبينوا حكم الله فيها، وهو المتعين.

والاجتهادُ في دين الله وبيان أحكامه مرتبةٌ عظيمة؛ ومنزلةٌ جليلةٌ القدر بعيدةٌ الأثر؛ وهو نوع ابتلاء كما عبّر الإمام الشافعي رحمه الله في رسالته الأصولية الفريدة؛ حيث قال (ومنه أي من أنواع البيان: ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد، كما ابتلى طاعتهم في غيره ممّا فرض عليهم) (١٩)

والنظر والفتيا في المسائل المنصوص على حكمها من جهة الأدلة من كتابٍ وسنة والتي بينها الفقهاء في كتبهم؛ درجةٌ من العلم ولكنها غير درجة ومنزلة الاجتهاد؛ فالذي نعني هو القدرة على استنباط الأحكام من النصوص فيما لم يرد فيه نص من خلال المنهج الأصولي الذي قرره علماء أصول الفقه.

هذا القدر العالي من العلم لا يسوغ بل ولا يجوز أن يكون مرسلًا من الشروط والقيود والموانع؛ حيث إن مرتبة الاجتهاد والمجتهد عظيمة ورفيعة؛ فالاجتهادُ بيانٌ لحكم الله تعالى وقولٌ على الشرع بعلم وهو المفترض والمتعين والمجتهد مبلّغٌ عن الله وارثٌ لإرث النبوة؛ وهو كما عبّر الإمام الشاطبي رحمه الله (قائمٌ في الأمة مقام النبي ﷺ بجملته أمورٍ منها: الوراثة في علم الشريعة بوجه عام، ومنها إبلاغها للناس، وتعليمها للجاهل.....) (٢٠)

ولهذه المكانة وذلك الأثر البالغ فقد عُني العلماء من أصوليين وفقهاء بضبط مسائل الاجتهاد من حيث ما يسوغ فيه الاجتهاد كما سيأتي ومن حيث من يكون مؤهلاً للتصدي لهذه المرتبة العظيمة.

والشروط التي ذكرها الأصوليون في «باب الاجتهاد» واللازمة للتأهيل لرتبة الاجتهاد أو الإفتاء؛ هي في حقيقتها شروط المجتهد المطلق؛ الذي يُفتي في جميع مسائل الفقه ونوازلها؛ وهذه لا تشترط جميعها في حق كل ناظر في مسائل الفقه ولا تعدّر النظر في المسائل الفقهية!

يقول الإمام الغزالي رحمه الله بعد عرضه للعلوم الواجب توفرها (اجتماع هذه العلوم الثمانية؛ إنما يُشترطُ في حقَّ المُجتهدِ المطلقِ الذي يُفتي في جميع الشرع) (٢١)

ولكن المجتهد أو الناظر في مسألة جزئية من مسائل الفقه لبحثها وتلمس حكم الشرع فيها؛ لا يحتاج لجميع تلك الشروط مجتمعة؛ بل يكفي في ظني أن يعرف المنهج الأصولي الصحيح في كيفية الاستنباط وأن تكون لديه القدرة العلمية على ذلك؛ مع إمامه بقدر جيد من مسائل الفقه والحديث. وهو ما اصطلاح الأصوليون على تسميته بالاجتهاد الجزئي؛ ومما نبه إليه الإمام الغزالي في هذا السياق؛ دقيقة جميلة هي قوله: (وليس من شرط المفتي أن يُجيب عن كل مسألة، فقد سئل مالك رحمه الله عن أربعين مسألة؛ فقال في ست وثلاثين منها، لا أدري، وكم توقّف الشافعي رحمه الله؛ بل الصحابة في المسائل، فإذا لا يشترط إلا أن يكون على بصيرة فيما يفتي، فيفتي فيما يدري ويدري أنه يدري، ويميّز بين ما لا يدري وبين ما يدري، فيتوقّف فيما لا يدري ويُفتي فيما يدري) (٢٢)

المبحث الثالث: وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

منهجية النظر في النوازل (من كانت لديه القدرة) وفيه مسائل:

أولاً: معرفة طبيعة المسألة

ثانياً: تحقيق مناط المسألة وتصويرها

ثالثاً: الرد إلى الأدلة والقواعد الشرعية المتفق عليها

أولاً: معرفة نوع المسألة:

لا بد قبل الخوض في بحث مسألة ما من مسائل العلم: معرفة ما إذا كانت هذه المسألة مما يسوغ فيه الاجتهاد أم لا؟ فالذي يسوغ فيه الاجتهاد كما بين أهل العلم هي المسائل التي لم يرد من الشارع نص صحيح صريح من حيث الثبوت والدلالة أو كانت محل إجماع؛ أما ماعدا ذلك من المسائل التي تكون أدلتها ظنية الدلالة أو كانت من قبيل النوازل الحادثة فهي مما يقبل بل قد يتعين بحثها والنظر فيها.

قال الإمام الزركشي رحمه الله (المجتهد فيه: هو كل حكم شرعي عملي أو علمي يُقصد به العلم ليس فيه دليل قطعي) (٢٢)

ومما ينبغي لطالب العلم وكذلك الأئمة عدم الخوض في ما لم يقع من المسائل ولم تستدع الحاجة الحديث عنه والخوض فيه؛ ولهذا الأمر شواهد كثيرة من كلام السلف رحمهم الله؛ ومنه ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله لسائل (لا تسأل عما لم يكن فإنني سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلعن من سأل عما لم يكن) (٢٣)

وهذا المنهج في السؤال أعني ترك ما لا حاجة إليه هو سمة من سمات منهج الصحابة رضوان الله عليهم؛ وقال فيهم ابن عباس رضي الله عنه (ما رأيتُ قوماً كانوا خيراً من أصحاب النبي ﷺ؛ وما سألتوا إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض؛ كلهن في القرآن، وما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم) (٢٤)

ومما نهي عنه كذلك أشغال الذهن والوقت في بحث المسائل التي تُثار بين الحين والآخر للمراء والجدل أو التعالم أو للتشكيك والبلبلية أو تلك المسائل التي تلقى ليُخرج بها أهل العلم بفرض تغليطهم أو الحط من أقدارهم؛ قال الإمام الخطابي رحمه الله (نهي أن يُعترض العلماء بصعاب المسائل التي يكثر فيها الغلط ليُستزلوا بها أو يستسقط رأيهم فيها..) (٢٥)

لذلك ينبغي على الأئمة وفقههم الله قبل الخوض أو إثارة أو تبني قضية ما؛ التأكد من هذه الأمور ومعرفة طبيعة المسألة مدار الحديث والبحث والتأكد كذلك من مآلات الحديث فيها على أفهام الناس ومدى استيعابهم لها؛ وقدر المصلحة المترتبة على ذلك.

ثانياً، معرفة مناهج المسألة وتحقيقه ،

فقه النوازل نوعٌ دقيقٌ من العلم، لأن الناظر فيه ناظرٌ في مسائل لم يتطرق إليها العلماء من قبل؛ وليس بين يديه من النصوص الخاصة ما يعينه على الجزم أو الاطمئنان أن حكم الشرع هو هذا!

وبعض أو كثير من هذه المسائل الحادثة له تعلقٌ كبيرٌ بمسائل وعوارض أخرى قد تكون طبية أو تقنية أو اقتصادية؛ فالمسألة قد تكون مركبة وهو الغالب من أكثر من جهة كل جهة تحتاج إلى نظر وفهم وسؤال لأهل الاختصاص حتى يتحرر مناهج المسألة تحريراً صحيحاً ويكون التصور سليماً وعليه فإن الحكم يكون أقرب للصواب بتوفيق الله تعالى .

وقد نبه العلماء المحققون إلى هذا القدر المهم؛ يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى (ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقهاء فيه

الثاني: فهم الواجب في الواقع؛ وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله) (٢٧) لذلك فإن من أكبر أسباب الزلل في الفتوى في النوازل هو القصور في فهم المسألة وتصورها التصور الصحيح.

لذلك ينبغي على طالب العلم والإمام قبل الحديث في مسألة أن يجتهد في تصورها التصور الصحيح أولاً؛ فإن كان لها تعلق بالأمور الاجتماعية أو النفسية أو الطبية أو الفكرية فإنه يحاول فهمها عن طريق سؤال أهل الاختصاص أو الاطلاع على ما كتبه في ذلك. ثم بعد ذلك ينظر في قواعد الشرع وأدلته.

ثالثاً، الرد للأصول والقواعد الشرعية ،

إن المقدمات الصحيحة تؤدي في الغالب إلى نتائج صحيحة؛ ومن أهم المقدمات مقدمتان: التصور الصحيح للمسألة مدار البحث والنظر من خلال (تحرير وتقيح مناهج المسألة) وهو ما أشرتُ إليه سابقاً بعد ذلك يأتي التكييف الفقهي الصحيح للمسألة بمعنى: معرفة أي الأصول والقواعد يعدُّ منطوقاً صحيحاً لمناقشة المسألة من خلاله وردُّ الفرع إليه. ومن الممكن تعريف التكييف الفقهي بأنه: (التصور الكامل للواقعة وتحرير الأصل الذي تنتمي إليه) (٢٨) ومن أهم ضوابط هذا التكييف هو: الردُّ إلى أصلٍ صحيحٍ معتبر.

وممكن الخطأ يعودُ إلى أمرين أحدهما: الردُّ إلى أصل غير معتبر أصلاً، كأهواء الناس أو حاجة المجتمع المجردة عن النظر الشرعي أو لمصلحة ولكنها ملغاة؛
 وثانيها: الردُّ إلى أصل معتبر شرعاً؛ ولكنه ليس هو الأصل الصحيح المناسب لهذه المسألة !!
 وهنا أنقلُ كلاماً رائعاً ورائعاً لإمام الحرمين الجويني رحمه الله وهو يؤكد على أهمية التصوير والتحرير؛ حيث يقول: (لا يستقل بنقل مسائل الفقه من يعتمد الحفظ، ولا يرجع إلى كَيْس وفطنة وفقه طبع، فإن تصويرَ مسائلها أولاً، وإيراد صورها على وجوهها لا يقومُ به إلا فقيه، ثم نقل المذاهب بعد استتمام التصوير لا يتأتى إلا من مرموقٍ في الفقه خبير، فلا ينزلُ نقل مسائل الفقه منزلة نقل الأخبار والأقاصيص والآثار، وإن فُرِضَ النقلُ في الجليات من واثق بحفظه موثوقٌ في أمانته لم يُمكن فرض نقل الخفيات من غير استقلالٍ بالدراية)^(٢٨)
 وطرائق ومظان تعرف المجتهد أو طالب العلم على أحكام النوازل المعاصرة؛ من مسائل العلم المهمة والتي بيّنها أهل العلم بياناً شافياً، ومن الممكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- ردُّ المسألة أولاً للأدلة الشرعية
 - ٢- الرد للقواعد والضوابط الفقهية
 - ٣- التعرف على حكم المسألة بطريق التخريج الفقهي
 - ٤- التعرف على حكم المسألة بالرد إلى مقاصد الشريعة
- وهذه الطرق الاجتهادية مرتبةٌ في أهميتها من حيث الأولوية في ردِّ أحكام النوازل إليها، فالبدءُ المتفق عليه يكونُ بنصوص الشرع ودلالته المختلفة على الأحكام مع اعتبار الأدلة والقواعد الأصولية الأخرى التي يجمعها مسمى الأدلة الشرعية، وينتقل الناظر بعدها إلى القواعد الفقهية، فإن لم يجد مظان الحكم بها خرَّجَ النازلة على أقوال الأئمة وفروع المذهب، ويأتي الردُّ للمقاصد الشرعية في آخر المطاف من البحث لأنها في حقيقتها كليات للأدلة الشرعية الجزئية، التي ينبغي الردُّ إليها أولاً، ومقاصد الشريعة أصلٌ عظيم ينبغي على المفتي والمجتهد وطالب العلم والإمام أن يقدره حق قدره ويستحضره جيداً في كل مرحلة من مراحل الاجتهاد، لاسيما تلك المقاصد الضرورية التي جاءت الشريعة برعايتها (الدين والنفس والعقل والعرض والمال) فكلُّ حكم أو قول يؤدي إلى خللٍ بأحد هذه الكليات فهو مطرحٌ لا عبرة به؛ وكلُّ حكم أو قول يؤدي لرعايتها وصونها فهو في الجملة مقبول ومنسوب وأول ما تردُّ إليه المسألة من الأدلة (الأدلة الشرعية المتفق على حجيتها) وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ وعلى هذا جاءت النصوص وتواترت: ومنها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي

الْأَمْرُ مِنْكُمْ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ (النساء ٥٩).

بعد ذلك تأتي الأدلة أو القواعد الأخرى المختلف في حجيتها أو حجية بعض أنواعها؛ وذلك مثل: قول الصحابي والاستحسان والعرف والمصلحة المرسله والاستصحاب.. إلخ مما هو مبين في كتب الأصول^(٣٠)

إن إمام المسجد ويحكم موقعه من الناس ونظرتهم إليه وأثر كلامه وتوجهاته عليهم؛ لاسيما إذا كان ذا علم وبصيرة وله في نفوسهم محبة وتقدير وكان من الحريصين على توجيه الناس ومتابعة ما قد يطرأ على حياتهم ويستحوذ على تفكيرهم، إذا كان الإمام كذلك فإن الناس ينتظرون منه الحديث في مسائل من الأمور الحادثة التي تجذب اهتماماً منهم؛ أو قد يطرأ عليه سؤال أو تثار قضية ما من أحد المصلين سواء في المسجد أو خارجه، فإذا كان الجواب حاضراً مقنعاً صحيحاً بأدلته فبلا شك أن أثر هذا الأمر عظيم جداً ومحمود، وذلك لأسباب كثيرة منها:

- ١- قد تكون هذه النازلة مسألة فكرية أو مالية تشغل بال المصلين وقد يكون لها آثار سلبية إن لم يجدوا فيها التوجيه السليم؛ وهنا فإن دراية الإمام وعلمه مُعينان على دلالة الناس على الرأي الشرعي الصحيح والمتوازن، وفي هذا إنقاذ لهم من الواقع في الخطأ والزلل.
- ٢- عندما يكون الإمام على دراية بما قد يطرأ من القضايا المهمة والملمة العامة؛ وتكون لديه القدرة على تلمس الرأي الصحيح فيها؛ فإنه يكون أكثر إقتناعاً وقبولاً عند المصلين؛ وتجددهم لا يحدون عنه ويلجأون إليه في ما قد يطرأ عليهم من إشكالات شرعية أو فكرية، وهذا أمر مهم حتى لا يتوجه الناس إلى من يفتيهم بغير علم وما أكثرهم اليوم أو يتبنون أفكاراً أو سلوكيات خاطئة فيضلون ويضلون!
- ٣- في هذا تفعيل لدور الإمام وإعادة الأهمية والأثر لدور المسجد ومكانته التي ينبغي أن يكون عليها.

وهنا ثمة آداب وقواعد يحسن بالإمام وفقه الله أن يأخذ بها؛ وهي قواعد رسمها أهل العلم والدراية تتخذ منهاجاً يمين الإمام على الخوض في مثل هذه المسائل الحادة والإشكالات الطارئة، والله الموفق والمعين :

أولاً: التريث وعدم العجلة وسؤال أهل الاختصاص :

ينبغي على الإمام قبل الخوض في مسألة من هذا النوع، أن يتأكد أولاً من وقوعها وأهميتها وهذا فرع عن (التصور الصحيح الذي سبقت الإشارة إليه) فكم من قضية تثار وأصلها شائنة أو وهم، فلا يحسن بالإمام أن يُستدرج لمثل هذا كما يستدرج العوام والجهلة من الناس .

ومن جهةٍ أخرى قد يكون لهذه القضية أو تلك حيثيات أخرى مهمة ومؤثرة في التصور ومن ثمَّ في الحكم؛ فيؤدِّي الاستعجال إلى الخطأ والزلل لا محالة!

وقد جاء عن النبي ﷺ ما يدعو للتثبت والتحري؛ ومنه قوله: «من أفتى بفتيا غير ثبت، فإنما إثمُهُ على من أفتاه»^(٢١)

وهنا يأتي سؤال مهم: هل يجبُ على الإمام أن يجيبَ عن كل سؤال؟ مهما كانت أهميته من عدمها أو واقعيتها من عدمها؟ والجواب: لا؛ لا يجب عليه ذلك، إما لعدم العلم أو لعدم أهمية السؤال!

ويروي عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله: «من أجاب الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون»^(٢٢) بل أثير عن أئمة العلم والهدى وأوعيته الكبار؛ في التثريث والروية الشئ العظيم، ومنهم الإمام مالك بن أنس رحمه الله، حيث قال (إني لأفكر في مسألة منذ بضع عشرة سنة، فما اتفق لي فيها رأي إلى الآن)^(٢٣)

ثانياً، سؤال أهل الاختصاص:

من المهم جداً إذا عرَّض على الإمام سؤال حار في جوابه لاسيما إذا كان من المسائل الحادثة؛ أن يطلب المشورة والرأي عند أهل الاختصاص والذكر؛ اتباعاً لقول الله ﷻ ﴿فَتَسَلَّوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل ٤٣).

وأهل الذكر، وبحسب طبيعة المسألة قد يكونون العلماء الشرعيون وقد يكونون من أهل الاختصاص في مجال ما له علاقة بطبيعة هذه النازلة؛ فإذا كانت المسألة أو القضية لها جوانب تربوية نفسية فيحسن به أن يسأل ويستشير عدد من التربويين أو المختصين بالأمور النفسية، وهذا الأمر مهم جداً لاسيما مع أن أكثر ما يرد على الأئمة من مشاكل الناس له جانب تربوي أو نفسي، فأشارك هؤلاء في المشورة نافع جداً للوصول للعلاج المناسب لهذه المشكلة أو تلك؛ إذا علمنا أنه قد جدت في حياة الناس اليوم من المشاكل التربوية والنفسية ما لم يكن موجوداً من قبل!

وقل مثل ذلك في الإشكالات الاقتصادية والمالية وحتى في النوزال الفكرية وهي أشدها وطأة وأخطرها شأنًا؛ لأن النوزال الفكرية يتسم أكثرها بالضبابية وعدم وضوح الرؤية مما يعسر معه حصول التصور الصحيح؛ فيتعين فيها مع التريث إنزالها بمن لديه القدرة العلمية أو يكون من المشتغلين بهذه القضايا الفكرية من مؤسسات أو علماء راسخين.

ولهذا كلُّه أصل شرعي عظيم وهو فعل النبي ﷺ المنطلق من توجيه القرآن الكريم في قوله تعالى «وشاورهم في الأمر» وقد كان الرسول العظيم صلوات الله وسلامه عليه وهو المعصوم والموحي إليه يجمع أهل الاختصاص والمشورة فيستشيرهم.

ثالثاً: التنزيل الصحيح للواقعة :

بعد استقراغ الإمام وسعه في تلمس حكم النازلة إن كان مستطيعاً بنفسه ومؤهلاً لذلك بحسب المنهج الذي أشرنا إليه سابقاً، أو بعد تربيته وسؤال أهل الذكر المعروفين والراسخين، وبعد تقرير الحكم الشرعي لابد وأن ينزل الحكم الشرعي في مناطه ومكانه الصحيح، وهذا قدرٌ من الفهم والعلم دقيقٌ ومؤثر!

وعدم التريث فيه وعدم الفهم الصحيح للواقع والوقعة يؤديان في الغالب إلى خطأ في التطبيق والحكم على الأشياء والأشخاص .

ولهذا أصلٌ عظيم في سنة النبي المصطفى ﷺ؛ ومن نماذج هذا التطبيق؛ الحديث الوارد في لعن شارب الخمر وهو حديثٌ صحيح؛ والحكم الناتج عنه والمستتبط منه هو (مشروعية لعن شارب الخمر وأنه ملعون) ولكن تنزيل هذا «الحكم الشرعي» على «واقعة ما» أو «شخص ما» يحتاج إلى نظرٍ آخر! وهو صلاحية هذا المناط أو الواقعة لتنزيل الحكم عليها، أو بمعنى آخر وجود شروط تطبيق الحكم وانتفاء موانعه!

ففي حديثٍ آخر جاء برجل للنبي ﷺ وقد شرب الخمر؛ فقال أحد الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً «اللهم العنه؛ ما أكثر ما يؤتى به!» فقال النبي الكريم ﷺ (لا تلعنوه فإنه يحب الله ورسوله) (٣٤) فهذه.....؟

لذلك تجد كثيراً مع الأسف من طلبة العلم والأئمة يسمع حكماً أو يبحث حتى يصل إليه؛ ثم يبادر في تنزيله على واقعة بعينها أو شخص أو جماعة معينة دون النظر لظروف هذه الواقعة وما قد يطرأ عليها من عوارض قد تكون مانعاً من ترتب الحكم على الواقعة!

إن عملية تنزيل مثل هذه النصوص على الواقع مسألة دقيقة، تحتاج إلى تتبع للنصوص والنظر في ثبوتها ومعانيها وسبر ما فيها؛ إضافة إلى معرفة بالواقع ومقارنة بين الوارد في هذه النصوص وطبيعة الواقع، ولا بد من التأني وعدم العجلة قال رسول الله ﷺ: (التأني من الله والعجلة من الشيطان) (٣٥) وبين ﷺ أن الأناة والتؤدة محبوبتان للرب جل وعلا، فقد قال مخاطباً أشج عبد القيس: (يا أشج، إن فيك خصلتين يحبهما الله الحلم والأناة) (٣٦) وفي رواية لابن ماجه: (الحلم والتؤدة) (٣٧)

فالواقع أحياناً وبمؤثراته المختلفة؛ قد يستفز الإنسان لإصدار حكم قبل أن تتكامل صورة الواقعة أو يتكامل تصور النص، أو تستكمل ضوابط التنزيل الصحيح.

وقد يكون للهوى نصيب وحظ في استعجال إطلاق الأحكام من أجل تحقيق نوع من المجد للذات، أو شهرة، بإيجاد نوع من (السبق الصحفي) يسبق به الشخص غيره في تنزيل شيء من

الأحاديث على الواقع ليكون مصدراً عند العوام وعند من لا يفقه فإذا حققت أحكامه عند العلماء تبين التبر من التبن، فليس كل سوداء تمر ولا كل بيضاء شحمة. والموفق من ثبته الله على الحق ولم يتجاوب مع استفزاز الشيطان، قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (تحت قوله: «يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة» كنز عظيم، من وفق لمظنته وأحسن استخراجاه واقتناه وأنفق منه فقد غنم، ومن حرمه فقد حرم، وذلك أن العبد لا يستغني عن تثبيت الله له طرفة عين فإن لم يثبتته وإلا زالت سماء إيمانه وأرضه عن مكانهما)^(٣٨)

المبحث الرابع:

تعامل الإمام والخطيب مع قضايا العصر:

طالب العلم وكذا إمام المسجد والخطيب؛ يعيشون مع الناس؛ يخاطبونهم ويفشون مجالسهم ويحضرّون مناسباتهم ويسمعون عنهم ومنهم، ويشاركونهم همومهم واهتماماتهم، أو هكذا ينبغي أن يكونوا!

والعلم بما يدور ويثار من أحداث وقضايا تستحوذ على اهتمامات الناس ولها أثرها على أفكارهم أو معاملاتهم؛ من الأهمية بمكان؛ حتى يكون الإمام مواكباً لهموم المصلين وتطلعاتهم؛ وحتى يجدون عنده المفرغ بعد الله للتعرف على الرأي السديد والتوجيه القويم .
والإنسان العادي اليوم ليس كغيره بالأمس؛ فقبل عددٍ من العقود كانت القضايا التي تستحوذ على تفكير الناس قليلة محدودة؛ وكثيرٌ منها معتاد لا جديد فيه .

أما في هذا العصر الذي نعيشه فقد تعددت قنوات التلقي وتنوعت؛ وأصبح الشخص العادي وهو في بيته يستمع ويتأثر بما يحدث في العالم كله لحظةً بلحظة .
ومع المتغيرات والأحداث المتلاحقة التي يشهدها العالم؛ فكرياً واقتصادياً وسياسياً؛ تولّد عن ذلك كثيرٌ من الإشكالات والقضايا، ومع انفتاح العالم كله على التقنية الحديثة وعلى أنواع كثيرة من العلوم لم تكن معروفة من قبل؛ ومحاولة الاستفادة منها دون ضوابط من شرعٍ أو خلقٍ قويمٍ! آل هذا إلى حدوث كثير من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات اليوم !!
لذلك ينبغي للإمام أن يكون حاضر الذهن حاضر المعلومة قدر الإمكان مطلعاً على ما يستطيع الإطلاع عليه من هذه القضايا، ولكن وفق منهجية سنتحدث عنها لاحقاً .

أولاً: طرق الإطلاع على القضايا المعاصرة:

كما ذكرت سابقاً فإن مواكبة الإمام لاسيما خطيب الجمعة قدر الإمكان لما يدور ويثار بين الناس من قضايا معاصرة، وهناك عددٌ من الوسائل معينة للإطلاع على مثل هذه القضايا؛ ومنها:

- 1- الاهتمام بما يطرحه الإعلام المقروء والمُشاهد من قضايا وإشكالات، فمن المستحسن بل والمفيد جداً أن يكون لدى الإمام نوعٌ إطلاع يومي تقريباً لما ينشر في الصحف مثلاً من أخبار أو لما يطرحه الكتابُ من أفكار، حتى وبعد تأمل واستقراء إذا ظهر له من جملة الأخبار والأفكار المطروحة أن ثمة ظاهرة أو قضية ظهرت أو بدأت تظهر في المجتمع فيبدأ برصدها .
- 2- الإطلاع قدر الإمكان على بعض المواقع العنكبوتية الجادة والجيدة، والتي تطرح عدد من

قضايا المجتمع المثارة والتي بدأت تؤثر في اهتمامات الناس ويدور حولها نقاش جاد في بعض المنتديات يمكن الإفادة منه .

٣- الجلوس مع أهل الرأي والعلم والثقافة الواسعة قدر الإمكان الإفادة من آرائهم ومتابعاتهم للقضايا المعاصرة .

ثانياً: منهجية الحديث في القضايا المعاصرة :

الحديث في القضايا المعاصرة من قبل الأئمة والخطباء؛ ومع أهميته التي أشرت إليها سابقاً، إلى أنه ليس على إطلاقه، وليس لكل أحد حتى من الأئمة والخطباء! بل لابد من مقدمات ومنهجية منضبطة لمناقشة مثل هذا النوع من القضايا المعاصرة ومنها:

١- كما مر سابقاً لابد من التريث وعدم العجلة، حتى تتمحض القضية ويظهر صدقها من عدمه ووقوعها من غيره وكذلك حتى تظهر أهميتها وأثرها .

٢- ليس بالضرورة أن يتحدث الإمام والخطيب في كل قضية معاصرة يثيرها الناس، فالأصل في حديث الإمام مع المصلين هو حديثه في مسائل الشرع ووعظهم وتذكيرهم بالله وكتابه وبسنة رسوله ﷺ والاجتهاد في حمل الناس عليها؛ وتعليمهم أحكام الشرع، وإحياء ما اندثر من سنن والتحذير مما أحيى من بدع!

ولا ينبغي أن يطفئ الحديث في قضايا العصر الفكرية أو السياسية على هذا الأصل؛ فإننا نجد أن بعض الخطباء سيما في خارج هذه البلاد يُغرق الناس في أحاديث كثيرة ومتنوعة وفضفاضة وليس في شئ منها حديث عن سنة مندثرة أو بدعة منتشرة أو حكم غائب أو وعظ مؤثر!

٣- إذا استقرت هذه القضية المعاصرة أو تلك ورأى الإمام أو الخطيب ضرورة أو حاجة أن يحدث الناس عنها؛ فلا بد من إجراء الخطوات التي أشرنا إليها سابقاً، من جهة الاجتهاد في تصور القضية تصوراً صحيحاً باتخاذ الطرق التي أشرنا إليها في المبحث السابق .

وذلك من أجل أن لا يتحدث في قضية وهو لا يعي أبعادها وقد يخالف ما استقر عليه رأي جمهور أهل العلم في هذه القضية أو المختصين فيها إذا كانت نفسية أو تربوية أو طيبة مثلاً!

٤- ليس كل قضية تصح من جهة الوقوع والأهمية يجب على الخطيب أن يحدث الناس عنها؛ فهناك مقدمات لابد من مراعاتها؛ وقد أشارت وأومات إلى ذلك النصوص وذكرها أهل العلم في توجيهاتهم للطلاب والخطباء والمتحدثين، ونبه الإمام الأصولي أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله إلى ضابط هذا المعنى فقال في كلام دقيق (وضابطه أنك تعرض مسألتك على الشريعة؛ فإن صحت في ميزانها؛ فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد

ذكرها إلى مفسدة؛ فاعرضها في ذهنك على العقول، فإن قبلتها وهذا محل الشاهد فلك أن تتكلم فيها إما على العموم إن كانت مما تقبلها العقول على العموم، وإما على الخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساغ؛ فالسكوت عنها هو الجاري على وفق المصلحة الشرعية والعقلية) ^(٣٨)

قلت: ما ذكره الشاطبي مراتب مهمة لا بد من مراعاتها حتى يؤتي الكلام أكله ويكون نافعا محمود الغب بإذن الله .

المبحث الخامس : فقه الموازنة وأثره

أولاً، المقصود بفقه الموازنة وشواهده :

الفقه هو «الفهم» والمقصود به في باب العلم الشرعي الفهم عن الله تعالى .
ومن جهة الاصطلاح العلمي: ففيه معنى الاستنباط والاجتهاد؛ لذلك قالوا في تعريفه: (العلم
بالأحكام الشرعية العملية المستنبط من أدلته التفصيلية)^(٤٠)

وقد يضاف الفقه أحياناً لوصف آخر من باب تقييده بباب معين من أبواب الفقه والعلم؛ ولا
مشاحة في ذلك؛ فيقال فقه النوازل كم مرسابقاً أو فقه المصالح أو فقه الموازنة .

والفكرة في هذا النوع من الفقه (فقه الموازنة) أن الأصل في الأحوال والظروف العادية أن
المسلم مأمورٌ بتحصيل المصالح كلها وترك المفسد كلها، ولكن قد يطرأ على الإنسان ظروفٌ
وأحوال تمنعه أو تعيقه عن القيام بتحقيق نوع من المصالح إلا بتركه لأخرى أو بارتكابه مفسدة، أو
تزدحم أمام المجتهد أو طالب العلم أو الإمام في مسألة ما؛ قد تكون فقهية أو اجتماعية أو اقتصادية
قد تزدحم أمامه المصالح والمفاسد وتتعارض فيما بينها فيحارُّ أيها يُقدِّم وأيها يُؤخر؟

عندها لا بد من منهجية منضبطة تُثبِّرُ للفقيه أو طالب العلم أو المكلف العادي السبيل الأمثل
والخيار الأفضل؛ ليميز بين المصالح ودرجاتها وأنواعها وبين المفسد وأضرارها فيقدم ماحقه
التقديم ويؤخر ما حقه التأخير .

وفقه الموازنات أو الأولويات معلّمٌ عظيم من معالم هذه الشريعة المباركة التي أتمَّ الله علينا
بها نعمته؛ وهو علّمٌ دقيق المأخذ عظيم الفائدة؛ ثابتٌ أصله في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وكان
هذا النوع من الفقه رائد الصحابة وعلماء الأمة فما كان أحدهم يُفتي إلا وهو يوازن بين المصالح
والمفاسد؛ والقصد من ذلك هو: تحقيق مقصود الشارع .

ومن الممكن أن نقول أن المقصود بفقه النوازل (الموازنة) هو: ترتيب الأولويات بين المصالح
المتعارضة فيما بينها أو المفاسد المتعارضة مع المصالح أو فيما بينها .

وهذا المبدأ الشرعي مبدأ الموازنة له أدلته المبتوثة في الكتاب والسنة، وليس منبتاً عن نصوص
الشارع وقواعده، ولم يكن مجرد فلسفة عقلية محضة بل هو نتاج بحثٍ واستقراءٍ تامٍ لنصوص
الوحي وفهم دقيقٍ لمقاصد الشارع وقواعده الكلية .

ومن أدلته في كتاب الله: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ
وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْرَبُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ (البقرة ٢١٩) .

فانمنفعة الناجمة عن المتاجرة أو شرب الخمر مغمورة في تلك المفسدات العظيمة التي من أجلها
حرّم الله الخمر!

فعند الموازنة بين الأمرين نجد أن المفسدة هنا أعظم فيتمتعين دفعها .

ومن ذلك قصة نبي الله موسى عليه السلام مع العبد الصالح في سورة الكهف؛ ففيها الكثير
من هذا الفقه .

أما في السنة فأدلة هذا الفقه كثيرة أيضا ومنها :

حديث البخاري وفيه: أن أبا هريرة قال قام أعرابي فبال في المسجد فتناوله الناس فقال
لهم النبي ﷺ (دعوه وهريقوا على بوله سجلا من ماء أو ذنوبا من ماء فإنما بعثتم ميسرين
ولم تبعثوا معسرين) (٤١)

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم: في فقه هذا الحديث: (وفيه الفرق بالجاهل،
وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف ولا إيذاء، إذا لم يأت بمخالفة استخفافاً أو عناداً، وفيه دفع
أعظم الضررين باحتمال أخفهما، لقوله ﷺ: دعوه، وهذا لمصلحتين إحداهما أنه لو قطع عليه
بوله تضرر؛ وأصل التنجيس قد حصل فكان احتمال زيادته أولى من إيقاع الضرر به، والثانية:
أن التنجيس قد حصل في جزء يسير من المسجد فلو أقاموه في أثناء بوله لتنجست ثيابه وبدنه
ومواضع كثيرة من المسجد) (٤٢)

والمثال الثاني: ما جاء في البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت النبي ﷺ عن
الجدر أمن البيت هو؟ قال (نعم) . قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال (إن قومك قصرت
بهم النفقة) . قلت فما شأن بابه مرتفعا؟ قال (فعل ذلك قومك ليدخلوا من شأؤوا ويمنعوا من
شأؤوا ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت
وأن أُلصق بابه بالأرض) (٤٣)

والحديث ظاهر في موازنة النبي الكريم بين المصلحة والمفسدة؛ مما دفعه لترك ما رغب فيه
وما كان يراه هو الأفضل وعدل إلى غيره خشية حصول مفسدة أكبر .

حتى أن الإمام البخاري بَوَّبَ لهذا الحديث وترجم له ب: (باب من ترك بعض الاختيار مخافة
أن يقصّر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه)

قال الإمام ابن حجر معلقاً ومنبهاً: (وفي الحديث معنى ما ترجم له لأن قريشا كانت تعظم أمر
الكعبة جدا فخشي ﷺ أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالإسلام أنه غير بناءها لينفرد بالفخر عليهم
في ذلك ويستفاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة؛ ومنه ترك إنكار المنكر خشية الوقوع في
أنكر منه وأن الإمام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولاً ما لم يكن محرماً) (٤٤)

تلك الآيات البيّنات وهذه الشواهد والعظات كلها وغيرها كثير؛ تحت العالم والإمام والخطيب للتنبه لمثل هذا النوع من الفقه وقدره حق التقدير .

ومن أجل ذلك قرر العلماء وقعدوا واجتهدوا في ضبط منهج علمي لفقه الموازنات، وهذا المنهج الذي تجده مسطوراً ومبثوثاً في كتب أهل العلم يمثل: مجموعة الأسس والمعايير التي تضبط عملية الموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة؛ ليتبين بذلك أي المصلحتين أرجح فتقدم على غيرها؛ وأي المفسدتين أعظم أثراً وخطراً فيُقدم درؤها.

وقد ذكر أهل العلم في منهجية التعامل مع فقه الموازنة معايير دقيقة ينظر فيها أساساً على إيجاد مرجح في إحدى المصلحتين يجعل كفتها تميل عند مقارنتها من حيث الأهمية والأثر واعتبار الشارع وغيره من موازين الترجيح على المصلحة المقابلة والمزاحمة، والحديث في هذه المعايير يطول وهو مبسوط في كتب أهل العلم ومن أبرز هذه المصنفات التي عُنت بإبراز هذا النوع من الفقه: الإمام الجويني في كتابه الغياثي وسلطان العلماء العز ابن عبدالسلام في مصنفه الفريد «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مصنفاته فقد ضرب في هذا الموضوع بسهم وافر وتبعه تلميذه الإمام ابن القيم؛ حتى جاء الإمام أبو إسحاق الشاطبي في مصنفه العظيم «الموافقات» فأتى بالدر المصون والجوهر المكنون!

ثانياً، أثر هذا الفقه في رسالة الأئمة والخطباء:

العلم بهذا النوع من الفقه؛ واستحضار أصوله وقواعده من الأهمية بمكان بالنسبة للإمام والخطيب؛ وذلك لأن إمام المسجد يتحدث في الغالب في أمور ومسائل شرعية (عقدية أو فقهية) أو في مسائل تتعلق بقضايا الأسرة وإصلاح ذات البين بين المتنازعين أو في قضايا تربوية أو نوازل معاصرة، فهو في أمس الحاجة لهذا الفقه حتى يكون كلامه ورأيه وتصرفاته موزونة بميزان الشرع محققةً لأكبر قدر من المصالح لمسجده ولجماعته وللسائلين والمتنازعين؛ بعيدةً قدر الإمكان عن كل مفسدة في الحال والمآل وهذا في ظني أعني الاجتهاد في تحصيل أعلى درجات المصالح واجبٌ على الإمام لأن في ترك ذلك تفويت مصالح معتبرة على المسجد والمكلفين .

أمثلة في هذا الباب:

المثال الأول:

قد تطرأ للإمام في مسجده أمور بين المصلين أو منهم تقتضي التريث والتصرف بفقه وحكمة

مثال ذلك: قد يكون لدى الإمام قناعة في حمل المصلين على سنة معينة من قبيل المندوب ولكن تطبيق هذا المندوب في جماعة مسجد معين مع مافيه من مصلحة قد يصاحبه مفسدة

أخرى في كون هذه السنة غريبة على المصلين وفي حملهم عليها قد يحدث نفور منهم أو عزوف عن الصلاة في المسجد؛ فهنا ينبغي للإمام أن يراعي هذه الجوانب ويعرف أي الجهتين أغلب المصلحة أم المفسدة وهل هناك مفسدة متوقعة الحدوث فعلاً أم أنها متوهمة .

وله في سيد الأئمة وخيرهم رسول الله ﷺ أسوة حسنة؛ فقد كان وكما مر سابقاً يوازن بين مصلحة فعل المندوب والمصلحة المترتبة على تركه فيقدم الأرحح منهما؛ كما ترك الخروج على الناس ليصلي بهم قيام الليل جماعة لما عارض هذه المصلحة المندوبة المعتبرة عارضاً آخر وهو: خشية الافتراض أن تُفرض عليهم لاسيما وأن العصر عصر تشريع .

ومن تصرفات العلماء في هذا الباب وفقههم :

أنهم استحبوا للإمام إذا صلى بقوم وهم لا يقنتون في الوتر وهو يرى أفضلية القنوت في الوتر؛ أن لا يوتر بهم تأليفاً لقلوبهم ودفعاً لمفسدة نفورهم أو ما قد يحدث من إشكالات .

ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى؛ حيث قال: (وقد استحب أحمد لمن صلى بقوم لا يقنتون بالوتر، وأرادوا من الإمام أن لا يقنت لتأليفهم؛ فقد استحب ترك الأفضل لتأليفهم؛ وهذا يوافق تعليق القاضي، فيستحب الجهر بها بالبسمة إذا كان المأمومون يختارون الجهر لتأليفهم... إلى أن قال: وهذا كله يرجع إلى أصل جامع وهو أن المفضول قد يصير فاضلاً لمصلحة راجحة ..)^(٤٥)

فمن يرى من الأئمة مندوبية وأفضلية اختيار عدد عشرين ركعة في صلاة التراويح في رمضان في مسجده؛ ويريد حمل المصلين على ذلك؛ لا بد أن يزن هذا الأمر جيداً ويختار من الكيفيات ما يحقق مصلحة الاجتماع ودوام أداء العبادة؛ فيخشى أن لا يقوى أكثر من في المسجد على ذلك فيتكاسلوا أو يضطروا للصلاة في مساجد أبعد مما قد يشق عليهم أو على بعضهم؛ والمسألة كلها دائرة في باب «المنسوب» وأي كيفية يختار الإمام من الكيفيات المعروفة له فيها أصل وسعة .

المثال الثاني:

الخطيب لا بد أن يعنى باختيار المواضيع التي يتحدث عنها؛ وقد تطرأ بعض القضايا المعاصرة؛ وقد يرى أن المصلحة تقتضي الحديث عن هذا الموضوع أو ذاك ولكن قبل الحديث فيه وطرحه على أسماع شرائح مختلفة من الناس يضمهم هذا المسجد؛ لا بد من مراعاة فقه الموازنة؛ فيتأكد هل من المصلحة طرح هذا الموضوع وهل هناك مصلحة أخرى أو مفسدة تعارض هذه المصلحة؟ من جهة

عدم الاستيعاب لما يقال أو عدم الفهم الصحيح وما ينتج عنه من خطأ وزلل في التطبيق؛

وقد جاء في الأثر موقوفاً على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ما يشبه هذا حيث قال «حدثوا

الناس بما يعرفون أحببون أن يكذب الله ورسوله»^(٤٦)

قال ابن حجر (وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يُذكر عند العامة) (٤٧)

مثال ثالث،

لا يخلو مسجد في الغالب من حدوث بعض الإشكالات أو الخلاف حول بعض القضايا الشكلية أو التنظيمية في المسجد؛ مما يرى الإمام أنها داخلة ضمن مسؤولياته المناطة بها؛ ويرى بعض المصلين غير ذلك، فمثل هذه الأمور إن كانت داخلة في مجال المباحات ولم تكن مؤثرة على طبيعة العبادة أو كفيئتها؛ فهنا لابد للإمام أن يزن هذا الأمر بميزان المصلحة والمفسدة؛ فلعلة يتنازل عن بعض ما يرى صحته تأليفاً للقلوب ودرءاً لحدوث أمور أو خصومات لا ينبغي حدوثها في بيوت الله. فقد ترك النبي الكريم وهو المعصوم وصاحب الرسالة وسيد الخلق التغيير الذي كان يريد إحداثه في أبواب الكعبة مع أن نفسه كانت تميل إليه خشية مفسدة أذى رجعت عنده على مصلحة التغيير التي كان يراها ﷺ .

مثال رابع،

من واجب الإمام الذي يمي دوره جيداً ويعرفُ للإمامة قدرها؛ أن يجتهدَ مع جماعة مسجده ويشاركهم همومهم ومشاكلهم؛ عند ذلك فلا بد أن تُعرض عليه مشاكل أسرية واجتماعية وإصلاح ذات البين بين المتخاصمين؛ وكثير من هذه القضايا فيها مجال كبير للاجتهاد والاحتمالات وتعارض المصالح وتفاوت درجاتها واحتمال وقوع المفاصد باختلاف دركاتها، فعلمُ الإمام واطلاعه على فقه الموازنات هامٌ جداً في تقديم المشورة الصائبة النافعة في الحال والأمانة في المال . وعند غياب هذا الفقه فمن الممكن أن يشير الإمام في قضية ما إلى رأي معين قد يكون غيره أكمل مصلحة منه وبدرجات كثيرة! أو قد يعارض هذا الرأي مفسدة أرجح لم ينتبه لها!

مثال خامس،

مما ابتليت به هذه الأمة تفرق بعضها إلى فرق وشيع؛ قديمة وحديثة؛ تعرّف منها وتُتكر ! وهذه الشيع والأحزاب قد يستحسن إمامٌ أو خطيب أن يحدث الناس عنها للتحذير من ما قد يراه يخالف هدي النبي الكريم وشرعه القويم؛ وهنا: لابد أن يسير على ذلك المنهج النبوي المتوازن والذي تبعه فيه أئمة الهدى والعلم عندما كانوا يتحدثون عن هذه الفرق والأحزاب؛ فالنبي ﷺ ما كان يذكر أهل الباطل أو من تلبس بشئ منه بأعيانهم أو قبائلهم ! بل كان يكتفي بذكر أقوالهم الباطله محذراً ومصححاً؛ فيقول (ما بال أقوام يقولون كذا وكذا ..) وهو بلا شك في منهجه هذا يوازن بين أمور كثيرة؛ وينظر للأصلح والأنفع . فمصلحة الستر والرفق بالمخالف لعله يعود ويرجع مصلحةً معتبرة في الشريعة؛ وهي التي

كان يتوخاها النبي ﷺ؛ وهو ما فهمه العلماء المحققون من أدلة الشرع ونصوصه؛ قال الإمام الشاطبي (ولكن الغالب في هذه الفرق أن يُشار إلى أوصافهم ليحذر منها، ويبقى الأمر في تعيينهم مُرجىً كما فهمنا من الشريعة، ولعل عدم تعيينهم هو الأولى الذي ينبغي أن يلتزم ليكون سترًا على الأمة..)^(٤٨) ويقول في موضع آخر موضعاً بعض مفاصد مخالفة هذا النهج (ومن هذا يعلم أنه ليس كل ما يُعلم مما هو حق يُطلب نشره... ومن ذلك تعيين هذه الفرق؛ فإنه وإن كان حقاً فقد يُثير فتنةً، كما تبين تقريره، فيكون من تلك الجهة ممنوعاً به)^(٤٩)

معايير الترجيح بين المصالح والمفاسد:

ذكر أهل العلم جملةً من المعايير والضوابط التي تعين على الترجيح عند تعارض المصالح والمفاسد؛ والحديث فيها ليس هذا محله؛ وهو مبسوطٌ في كتب القوم؛ ولكن إن لم يصبها وابل فطل؛ فأشيرُ إلى شيء منها اختصاراً؛ ومن ذلك:

أن يبدأ أولاً بمعيار الحكم الشرعي حيث يرجح أعلى المصلحتين حكماً على أدناهما؛ فيقدم الواجب على المندوب لأنه أعظم مصلحة؛ فإن تساوت المصلحتان المتعارضتان في رتبة الحكم فيُنظر إلى رتبة المصلحة لكل منهما؛ حيث يرجح أعلى المصلحتين رتبة على أدناهما؛ فإن تساوت المصلحتان المتعارضتان في الرتبتين: الحكم والمصلحة؛ فيُنظر إلى نوع المصلحة حيث يرجح أعلاها نوعاً على أدناها؛ فإن تساوت المصلحتان في رتبة الحكم ورتبة المصلحة ونوعها فيُنظر إلى الترجيح بعموم المصلحة أو خصوصها؛ حيث يرجح أعم المصلحتين على أخصهما؛ فإن تساوت المصلحتان المتعارضتان في رتبة الحكم والمصلحة ونوعها وعمومها؛ فيُنظر إلى الترجيح بمقدار المصلحة حيث يرجح أكبرها قدراً على أدناها؛ فإن تساوت المصلحتان في ذلك فيُنظر إلى الإمتداد الزمني لكلا المصلحتين فأيهما أطول زمناً من حيث النفع فتقدم على الأخرى؛ وقبل تلك المعايير لا بد من النظر إلى مدى تحقق كلٍّ منهما فأيهما كانت أكد تحققاً فتقدم على ما كان تحققها غير مؤكد؛ وإن تساوت المصلحتان المتعارضتان من كل وجه؛ فإن للملك أن يختار واحدةً منهما ويهدر الأخرى.

وهذه المعايير والضوابط تحتاج إلى تأمل وعلم وسؤال لأهل الذكر.

خاتمة

في نتائج البحث،

- ١- أن الإمامة مهمةٌ شرعيةٌ جليلةٌ القدرِ بعيدةُ الأثر؛ والإمامُ في المجتمعِ المسلمِ شخصٌ له مكانته وتقديره؛ وهو محلُّ قبولٍ وكلامه محلُّ إنصات، وفعله وسلوكه محلُّ مراقبةٍ وتقليدٍ وتأييدٍ، من أجل ذلك فإن العلم الشرعي بالنسبة له مهمٌّ جداً؛ حتى يكون قوله ورأيه وسلوكه وإرشاده موافقاً للسنة ولهدي النبوة ومحققاً لأكبر قدرٍ من المصالح الشرعية.
- ٢- المقصودُ بفقهِ الواقع هو: «فهم أحوال الناس والوقائع المعاصرة والأحداث الجارية سواء كانت عامة أم خاصة بمعرفة حقيقتها وأسبابها وآثارها وحكمها في الشرع».
- ٣- شريعةُ الإسلام تمتاز بخصيصة الثبات والشمول؛ وهي بذلك قادرة على استيعاب متغيرات الزمان والمكان.
- ٤- فقه النوزال من أنواع الفقه الدقيقة التي تحتاج لمُكنةٍ علميةٍ قوية؛ ومن لم يكن لديه القدرة الذاتية فلا بد من سؤال أهل الذكر وعدم العجلة.
- ٥- الحديث في القضايا المعاصرة يحتاج لضبطٍ وتريثٍ وتمييزٍ ومعرفة بحال المدعويين.
- ٦- الأصل في حديث الإمام والخطيب في مسجده التذكير بالله وبأحكامه وبهدي النبي الكريم ﷺ.
- ٧- فقه الموازنة فقهٌ له شواهدُهُ وأدلُّته من الكتاب والسنة وعمل السلف.
- ٨- فقه الموازنة له أهميته البالغة وأثره في سلامة تصرفات الإمام وأقواله وتوجيهاته.

التوصيات :

- ١- العناية بنشر العلم الشرعي لاسيما الفقه في أحكام الله في أوساط الأئمة والخطباء؛ وذلك بتكثيف إقامة الدورات الشرعية المُعدَّة إعداداً جيداً.
 - ٢- ضرورة اهتمام الأئمة والخطباء بفقهِ المصالح أو الموازنات؛ من خلال القراءة في كتب أهل العلم وسؤال أهل الذكر المختصين.
 - ٣- عقد دورة متخصصة في (فقه الموازنات) لكبير فائده.
- هذا (وأسأل الله المبتدئ لنا بنعمةٍ قبل استحقاقها، المديمها علينا، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجبَ به من شكره بها، الجاعلنا في خير أمةٍ أخرجت للناس: أن يرزقنا فهماً في كتابه، ثم سنةً نبيه، وقولاً وعملاً يُؤدِّي به عنَّا حقُّه، ويوجبُ لنا نافلةً مزيدةً) وأصلي وأسلم على خير خلق الله سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله وآله وصحبه أجمعين.

الهوامش

- (١): البخاري، كتاب الآذان؛ باب: الآذان والإقامة بعرفة وجمع، حديث رقم (٦٣١)
- (٢): المبسوط للسرخسي ٧٢/١
- (٣): بدائع الصنائع للكاساني ١٥٧/١
- (٤): الاستذكار لابن عبد البر ٣٥٣/٢
- (٥): إعلام الموقعين ١٣٦/١
- (٦): الثبات والشمول في الشريعة ص ١١٠
- (٧): الرسالة ص ٢٠
- (٨): تفسير ابن سعدي ١٤٣/٢
- (٩): مقاصد الشريعة ص ٩٢، ٩٣
- (١٠): البحر المحيط ١٢٦/١
- (١١): الموافقات ١٢١/٣
- (١٢): إعلام الموقعين ٨١/١، الطرق الحكيمة ص ٤
- (١٣): لسان العرب، مادة «وقع» (٣٦٩/١٥)
- (١٤): فقه الواقع د. ناصر العمر (موقع علماء الشريعة)
- (١٥): مقال في فقه الواقع د/مصطفى مخدوم (موقع علماء الشريعة)
- (١٦): مختار الصحاح ص ٢٠٨
- (١٧): أنظر: منهج استنباط احكام النوزال د. مسفر القحطاني ص ٣٦، والمنهج في استنباط أحكام النوازل لوائل عبد الله ص ١٢، ١١
- (١٨): مجموع الفتاوى ١٥٥/١٩
- (١٩): الرسالة ص ٢٢
- (٢٠): الموافقات ٢٥٣/٥
- (٢١): المستصفي ٣٨٩/٢
- (٢٢): المرجع نفسه
- (٢٣): البحر المحيط ٢٢٧/٦
- (٢٤): جامع بيان العلم وفضله (١٠٦٧/٢)
- (٢٥): سنن الدارمي، باب: كراهية الفتيا، حديث رقم ١٢٥
- (٢٦): معالم السنن (١٧٢/٢) باب: ومن باب توقي الفتيا
- (٢٧): إعلام الموقعين ٦٩/١
- (٢٨): منهج استنباط أحكام النوازل ص ٣١٦
- (٢٩): الفياثي ص ١٨٧
- (٣٠): أنظر: شرح مختصر الروضة، البحر المحيط للزركشي، أصول الفقه لأبي زهرة
- (٣١): مسند الإمام أحمد ٣٢١/١
- (٣٢): جامع بيان العلم وفضله ١١٢٤/٢
- (٣٣): ترتيب المدارك ١٧٨/١

- (٣٤): البخاري، كتاب الحدود، حديث رقم ٦٧٨٠
- (٣٥): سنن البيهقي الكبرى رقم ٢٠٠٥٧
- (٣٦): مسلم، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، حديث رقم ١٢٦
- (٣٧): سنن ابن ماجه، باب الحكم، رقم الحديث (٤١٨٨)، وصححها الشيخ الألباني، انظر: صحيح الجامع رقم (٧٨٤٨)
- (٣٨): إعلام الموقعين (١٧٦/١)
- (٣٩): الموافقات ١٧٢/٥
- (٤٠): نهاية السؤل للأسنوي (١٦/١)
- (٤١): البخاري، كتاب الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد؛ رقم (٢٢٠)
- (٤٢): شرح النووي على مسلم (١٩٤/٣)
- (٤٣): البخاري، كتاب العلم، باب: من ترك بعض الاختيار، حديث رقم (١٢٦)
- (٤٤): فتح الباري لابن حجر (٢٢٥/١)
- (٤٥): مجموع الفتاوى (٣٤٤/٢٢)
- (٤٦): البخاري، كتاب العلم، باب: من خصَّ بالعلم قوماً، حديث رقم (١٢٧)
- (٤٧): فتح الباري (٢٢٥/١)
- (٤٨): الموافقات (١٥١/٥)
- (٤٩): الموافقات (١٦٧/٥)

المراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي - الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠١هـ
٢. الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي - ط. دار الفكر، ١٤٠١هـ
٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية - ط. دار الكتب العلمية، بيروت
٤. البحر المحيط، لمحمد بن بهادر الزركشي - ط. وزارة الأوقاف بالكويت - تفسير السعدي
٥. الثبات والشمول في الشريعة، د. عابد السفياني - الناشر: مكتبة المنارة بمكة المكرمة
٦. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر - سنن النسائي، الطبعة الأولى المفهرسة - الرسالة للإمام الشافعي، ت: أحمد شاكر
٧. صحيح البخاري - ط. دار السلام للنشر والتوزيع
٨. صحيح مسلم - ط. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
٩. فتح الباري شرح البخاري، لابن حجر - ط. دار الفكر
١٠. عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق - المكتبة السلفية المدينة
١١. المبسوط، للشمس الدين السرخسي - ط. دار المعرفة، بيروت
١٢. مجموع الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية - جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم
١٣. الموافقات، لأبي إسحاق الشاطبي - ط. دار ابن عثان ١٤١٧هـ
١٤. مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعية، د. محمد اليوبي - ط. دار الهجرة
١٥. نهاية السؤل شرح منهاج الأصول للأسنوي - ط. عالم الكتب